الفصل الثالث

الوضع القانونى للقدس ، وجهود الدبلوماسية المصرية لإنقاذ المدينة المقدسة

يعتبر الوضع القانونى لمدينة القدس وضعاً معقداً منذ انتهاء الانتداب البريطانى على فلسطين عام ١٩٤٨ ، فإيجاد النظام الدولى الخاص بالمدينة لم يحدث قطّ ، وترسخت كل من السيطرة الأردنية والإسرائيلية على قطاعى المدينة المقدسة ، وخاصة بعد أن شغلت الجمعية العامة للأمم المتحدة أثناء انعقادها فى دورة استثنائية لبحث القضية الفلسطينية فى أبريل ١٩٤٨ – شغلت عن إقرار مشروع نظام التدويل بمحاولة إقرار هدنة فى المدينة المقدسة ، عن طريق قناصل الدول أعضاء مجلس الأمن فيها .

وبالرغم من أن الأمم المتحدة قد أقرت فى عام ١٩٥٠ مبدأ التدويل فإن ذلك قد افتقر إلى التنفيذ ، حيث لم تتمكن الأمم المتحدة من التنفيذ وحدها . وليست هذه المرة الأولى فى مناقشة إيجاد حلول للأوضاع المعقدة لمدينة القدس ، حيث كانت قد سبقتها أيضاً جهود عديدة كان أبرزها – فيما يتعلق

بدور الأمم المتحدة – جهود وسيطها الكونت فولك برنادوت ، الذى كانت الجمعية العامة قد عهدت إليه بالعمل على إيجاد تسوية سلمية للموقف فى فلسطين بمقتضى قرار ١٤ مايو عام ١٩٤٨ ، وحماية الأماكن المقدسة والمبانى الدينية ، وأماكن العبادة فيها . وقد تلخصت حلول الكونت برنادوت الأولى فى شأن القدس فى مقترحاته بتاريخ ٢٧ من يونيو ١٩٤٨ على النحو الآتى :

« ضم مدينة القدس إلى الإقليم العربى ، مع منح الطائفة اليهودية حق الاستقلال بشئون البلدية ، ووضع تدابير خاصة لحماية الأماكن المقدسة » وتولى برنادوت شرح ذلك فى تقريره بتاريخ ٨ يوليو سنة ١٩٤٨ إلى مجلس الأمن بقوله : « إن مدينة القدس تقع فى وسط الإقليم العربى وإن أية محاولة لعزلها سياسياً أو غير ذلك عن الإقليم العربى المحيط بها تنطوى على صعاب جمة . . ولا يعنى إدخال القدس ضمن الإقليم العربى بحالة سيطرة العرب على اليهود أو غيرهم من الشعوب أصحاب المصالح غير العربية فى تلك المدينة » .

وقد أخطأت السياسة العربية – ومنذ ذلك الحين – أخطأت برفضها لأية مقترحات ، سواء كتلك التى أوردها برنادوت أو غيرها فيما يختص بالقضية الفلسطينية ، أو بوضع القدس ، وحتى المناداة بتدويل الأماكن المقدسة بعد هزيمة عام ١٩٤٨ بالطبع – لم يجد من العرب قبولاً ، وتمسك العرب بعروبة القدس .

ويزيد من تعقيد أوضاع مدينة القدس انفرادها دون سائر المدن الفلسطينية – بل مدن العالم – بأهميتها الروحية كمركز لتراث وذكريات المسلمين والمسيحيين واليهود على السواء . . فهى التى رأت مولد المثل الأخلاقية السامية ، وجمعت آثار الديانات السماوية لبنى البشر حتى أصبحت على مر الأجيال

مقدسة بتراثها ، عريقة بتاريخها ، فريدة بما يرقد فى ترابها من عظام القديسين والأحبار والشهداء . وإذا كان للقدس هذه الأهمية لدى المسلمين والمسيحيين واليهود فهى بالنسبة لإسرائيل رمز لكيان الدولة اليهودية وعصر ملوك إسرائيل ، فداود أول من أنشأ الدولة وأجرى طقوس المعبد ، وسليمان أول من بنى الهيكل ودعم الدولة . ولكن اليهود لم يحتفظوا بوحدتهم القومية أو كيانهم السياسى بعد وفاة سليمان ، وانقسموا على أنفسهم إلى دويلتين نشب بينهما نزاع طويل وقتال مرير واجتاحت فلسطين كلها بعد ذلك موجات من الغزو استمرت حتى الفتح العربى لها . ودخل عمر بن الخطاب فى ألقرن السابع الميلادى مدينة القدس ، ومنذ ذلك الحين دخلت القدس – مثل سائر مدن فلسطين – فى نطاق الدولة العربية ، والخلافة الإسلامية ، وانتقلت تبعية المدينة المقدسة فى عهد العثمانيين من ولاية لأخرى حتى سنة ١٩١٧ ، واستمر الشعب العربى فى فلسطين يتكلم لغته ويحتفظ بميزاته القومية . . غير أن الإنجليز استولوا على القدس عام ١٩١٧ بعد أربعمائة عام من الحكم العثمانى ، ودخل معهم اليهود من جديد داعين إلى إثبات تاريخ احتجب احتجاباً تاماً – تقريباً – منذ ألوف السنين .

هكذا يرى العرب أنه لم يحدث فى تاريخ القدس مايشكك فى عروبتها قبل صدور وعد بلفور عام ١٩١٧ ، وصدور توصية الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ بتقسيم فلسطين إلى دولة يهودية وأخرى عربية مع تدويل منطقة القدس .

فماذا عن العلاقة بين المسلمين والمسيحيين وارتباط كل منهم العميق بالمدينة المقدسة ؟ .

أثبتت أحداث التاريخ مدى عمق موقف المسلمين من المدينة وما يكونه من

احترام للأديان الثلاثة ، ولهذا فكثيراً ما عهد إليهم المسيحيون بالحفاظ على آثارهم فى المدينة المقدسة . وفى مقدمتها كنيسة القيامة ، فمنذ عهد صلاح الدين الأيوبى ومفاتيح الكنيسة يعهد بها إلى عائلتين مسلمتين هما نسيبه وجوده . كما تبرز أهمية القدس لدى المسلمين فى كونها تشكل مدينة من أقدس مدنهم .

ويطرح حائط المبكى مشكلة ذكريات الحى اليهودى التقليدى داخل المدينة القديمة . واتضحت شدة التعلق اليهودى على نحو مثير للغاية فى الأيام التى أعقبت حرب ١٩٦٧ وأعلنت إسرائيل أنها غير مستعدة على الإطلاق للتخلى عن السيطرة التى كسبتها على المدينة المقدسة ، والظروف التاريخية التى أحاطت بالأماكن المقدسة أثارت صدام المشاعر ، فالحرم الشريف يقوم فى المكان الذى يعتبر تقليدياً موقع هيكل سليمان ، حيث يعتقد أن حائط المبكى هو ما تبقى من الهيكل المذكور والحائط نفسه (يسميه اليهود بالحائط الغربى) موجود فى مكان يجله المسلمون أيضاً ، وكان طيلة قرون عديدة يؤلف جزءاً من أملاك وقف خيرى للمسلمين وحدهم الحق العينى فيه ، حيث اشتمل هذا الوقف على البيوت المحيطة به فى حى المغاربة والقيمون على الحائط من المسلمين درجوا على السماح لليهود بالمجىء للصلاة ، ولكن السكان اليهود المتزايدين بسرعة فى التاريخ المعاصر والحاضرين للعبادة الجماعية المنظمة عند الحائط – جعلت المسلمين يقاومون جزئياً حتى لا تتعرض للخطر قداسة هذا الحرم . وطيلة سنوات الإمبراطورية العثمانية (٤٠٠ عاماً تقريباً) وإبان عهد الانتداب البريطانى على فلسطين (١٩٢٢ – ١٩٤٨) لم يحق لليهود حتى جلب المقاعد للجلوس عليها أو نفخ البوق ، وخلال الفترة الممتدة من عام ٤٨ إلى ١٩٦٧ ، لم يتمكن اليهود من زيارة الحائط على الإطلاق ، والذين سكنوا منهم الحى فى المدينة القديمة

جرى ترحيلهم عبر خط الهدنة إلى إسرائيل ، ومع أن اتفاقية الهدنة مع الأردن عام ١٩٤٩ نصت على حرية الوصول إلى الأماكن المقدسة من جانب الإسرائيليين فإن الأردنيين لم يوفوا بأحكام هذا الالتزام . والإسرائيليون خلال اجتياحهم للأراضي العربية عام ١٩٦٧ وضعوا نصب أعينهم القدس العربية ، حتى إن الحاخام الأكبر للجيش الإسرائيلي الجنرال جورين نقل عنه قوله للجنرال ناركيس الذى قاد العمليات فى الأراضى الأردنية[1] ، قائلاً (أى الحاخام) : «إن رجالك يصنعون التاريخ ، وما يجرى فى سيناء هو لا شيء بالنسبة لهذا الأمر» . وقد فهم ناركيس الموضوع فنصح جورين بتهيئة بوقه المكون من قرن الحمل – الشوفار – Shofar وحينما وصلت القوات الإسرائيلية إلى حائط المبكى (البراق) تجمع هناك نفر من الزعماء الإسرائيليين وترأس الصلوات الحاخام جورين ، ثم تدفق الإسرائيليون على المدينة القديمة بالآلاف للتسوق والتفرج على الأماكن المقدسة ، وزيارة الحائط ، وبقايا الحى اليهودى القديم ، بالإضافة إلى إقامة الاتصالات مع السكان «المعادين» وافتتح القطاع اليهودى أمام العرب .

وبالرغم من أن معظم الإسرائيليين لم يشاهدوا الحائط أو المدينة القديمة قط ، كما أن كثيرين منهم غير متدينين – بالرغم من ذلك فقد استحوذت على عقولهم عبارات توارتية من طراز «إن نسيتك يا أورشليم تنسى يمينى ، وبيت كنيست» أى أصبح معبداً ، ونذكر اليهود أن ذلك المكان إنما كانوا يذهبون إليه فقط بناء على منة سلطة أجنبية ، وكان ذلك رمزاً متبقياً على تزعزع الشتات

(١) تشكل الضفة الغربية جزءاً من الأراضى الأردنية بعد أن ضمها الملك عبد الله عام ١٩٤٨ إلى إمارة شرق الأردن وأسماها كلها بالمملكة الأردنية الهاشمية .

وتعرضه للخطر ، وما جعل هذه الرمزية ذات معنى فى يونيو ١٩٦٧ هو الناحية النفسية للأزمة ، فضلاً عن ذكريات المآسى فى التاريخ اليهودى . كذلك فإن مراسم الاحتفالات عند حائط المبكى والتخلص العاجل من حى المغاربة وضم القدس العربية – هذه الأمور كلها تبدو أنها تمثل فى عقول الإسرائيليين ليس مجرد التعبير عن شعور دينى فحسب بل مثلت كذلك إعلاناً ثانياً من الاستقلال السياسى والعاطفى ، يضاهى إعلان قيام الدولة الإسرائيلية فى مايو ١٩٤٨ والرأى العام الإسرائيلى ، وبصورة جامعة تقريباً – ضرب بالتعقل عرض الحائط ، حيث اعتبر ضم الجزء العربى من المدينة عملاً لا يقبل التفاوض ، وبصرف النظر عن السكان فى القدس ، ومتطلبات القانون الدولى ، فضلاً عن صعوبات إقناع العرب بعقد الصلح – بصرف النظر عن ذلك فإن الحكومة الإسرائيلية هى الأخرى قد سارت فى مقدمة الرأى العام الإسرائيلى بهذا الخصوص ، وأحاطت فكرة إعادة التوحيد بهالة من الدعاية ، وكذلك مسألة الاتصال الودى بين العرب واليهود على شاكلة أبناء العمومة الذين التقوا بعد طول ضياع ، وقامت السلطات الإسرائيلية بتهويد المدينة برمتها . . الاقتصاد والقضاء والخدمات الاجتماعية والتعليم والأنظمة التجارية والبنوك والمجالس البلدية ، وبذل الإسرائيليون جهداً لتغليف صنيعة عملهم بعبارات فنية تختلف عن عبارات الضم ، غير أن النتيجة العملية لم تتبدل فقد تحاشوا استخدام ألفاظ من طراز الضم والامتداد الإقليمى والسيادة ، وتحدثوا بدلاً من ذلك عن إعادة توحيد المدينة ، وتوسيع نطاق الصلاحيات الإدارية لمحافظ المدينة الإسرائيلى تيدى كوليك . أصبحت القدس الشرقية – كما يسمونها الآن – تؤلف جزءاً متكاملاً من مدينة إسرائيلية موحدة . . أو بالأحرى لم يضع الإسرائيليون أى

وقت فى دمج القدس العربية كأمر واقع ، حتى تجعل هذا الأمر بمنأى عن المباحثات الدولية والضغوط الدبلوماسية المتزايدة ، وتجنب الوقوع فى موقف انتهاك إسرائيل الصريح والمباشر للقانون الدولى .

وأثر هذا الضم تأثيراً سيئاً على السكان الأصليين فى القدس ، وانعكس ذلك على الصعوبات الاقتصادية التى عانى منها عرب القدس ، مثل إغلاق البنوك العربية ، وقطع المبادلات مع الضفة الشرقية الأردنية والدول العربية الأخرى ، والأسعار المرتفعة التى تسود إسرائيل ، والضرائب المرتفعة أيضاً ، وضياع مجالات العمل أمام أصحاب المهن . ولم يتساهل الإسرائيليون قط فى وجود زعامة سياسية للعرب منظمة وقائمة بذاتها . فحل المجلس البلدى ، وسرح المحافظ العربى من منصبه ، وأدى ذلك إلى رفض أعضاء المجلس أن يشغلوا المقاعد التى عرضها الإسرائيليون عليهم فى المجلس الجديد الموحد – كل هذا ترك عرب القدس دون أية بنية سياسية معترف بها ، وهو ما جعل فئة من الأعيان تضم محافظ – أمين – القدس السابق روحى الخطيب ورئيس محكمة الاستئناف الشرعية عبد الحميد السائح يشكلان هيئة تتحدث باسم عرب القدس ، واحتجت الهيئة المذكورة بشدة على إجراءات الضم الإسرائيلية ، غير أن السلطات الإسرائيلية عمدت إلى تحميل روحى الخطيب والشيخ عبد الحميد السائح وغيرهما ، وعومل الآخرون بصورة عنيفة من جانب الإسرائيليين .

كذلك عمد الاسرائيليون إلى حصر إجراءات الأمن فى القطاع العربى فقط من المدينة لقمع مسيرات الاحتجاج والإضرابات والصدامات بين المواطنين العرب والإسرائيليين . ولم يهتم الإسرائيليون بفرض سيطرتهم الكاملة على عرب القدس فحسب ، بل لقد بذلوا جهداً – لأسباب مختلفة بهدف استبعاد أى

دور – تدعمه الأمم المتحدة وهيئة الرقابة التابعة لها . حقيقة لقد قوبلت خطوات الحكومة الإسرائيلية فى الضم والتهويد باستنكار الرأى العام العالمى ، وهو ما أثار نقاشاً هاماً فى الأمم المتحدة التى أصدرت قرارها بإجماع يكاد يكون كاملاً – ٩٩ صوتاً للاشىء وامتناع عشرين صوتاً عن التصويت باعتبار جميع إجراءات إسرائيل باطلة ، وطالبتها بإلغائها ، والعدول فوراً عن اتخاذ أى عمل من شأنه تغيير الوضع القانونى للقدس من جانب واحد . . لكن إسرائيل أصمت أذنيها تماماً عن صوت الضمير العالمى ، وأعلنت صراحة أنها لن تصغى إلى مثل هذه القرارات ، وحتى لو صوت ١٢١ عضواً من الأعضاء على انسحاب إسرائيل إلى خطوط ما قبل الحرب فإن إسرائيل سترفض .

وبالرغم من أن الولايات المتحدة هى على الدوام الحليف لإسرائيل : فإنها قد امتنعت عن التصويت على جميع القرارات الخاصة بالقدس ، والصادرة عن الجمعية العامة ومجلس الأمن منذ عام ١٩٦٧ ، كما أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية معارضتها للإجراءات الإسرائيلية الخاصة بضم القدس ، واعتبرت ما أقدمت عليه إسرائيل بمثابة خطوة إدارية متسرعة ، كما أعلنت أنها لن تعترف أبداً بمثل هذه الإجراءات من طرف واحد ، والمتخذة من جانب أية دولة فى المنطقة ، باعتبار أنها إجراءات تتحكم بالوضع الدولى للقدس .

ثم جاء تتويج الجهود المصرية للسلام باتفاق كامب ديفيد لتعترف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى ، وتحدد الخطوات الأولية لاستعادة هذه الحقوق بالوسائل السلمية–وبرغم أن موضوع القدس كان أكثر تعقيداً حتى إن أطراف الاتفاق قررت تسجيل آراء ومفهوم كل طرف فيما يتعلق بقضية القدس فى عدد من الرسائل المكملة المتبادلة بين الرؤساء السادات وكارتر وبيجين–فقد تمسك

بيجين بأن القدس ستظل عاصمة لإسرائيل ، فى حين أصر السادات على أن القدس عربية ، وهى جزء من الضفة الغربية ، ثم جاءت رسالة كارتر لتحدد موقف الولايات المتحدة المطابق تماماً للموقف العربى الذى حدده السادات . غير أن إقناع إسرائيل بمثل ذلك يتطلب بدون شك شيئاً من النصيحة الأمريكية القوية من ذلك النوع الذى استخدمه الرئيس إيزنهاور مع رئيس وزراء إسرائيل بن جوريون فى الأيام التى تلت هجوم السويس عام ١٩٥٦ .

إن الطلب العربى بالعوّدة إلى حدود ماقبل ١٩٦٧ – وخاصة بالنسبة للقدس ، وهو طلب له مايبرره ، ذلك أن الترتيبات التى كانت قائمة قبل ١٩٦٧ انطوت على معنى أفضل بكثير على صعيد الحقوق السياسية لجميع الأطراف المعنية مما فرضته إسرائيل بعد ذلك . غير أن تقسيم المدينة وقيام الحواجز الفاصلة والأسلاك الشائكة بين قسمى المدينة هو أمر يسىء إلى المشاعر من الناحية الأخلاقية ، بل إنه يمثل على نحو ما اقترح الملك سليمان بشق الطفل إلى قسمين ، وإذا كانت بعض مشكلات ما قبل ١٩٦٧ تستدعى التصحيح دون ريب ، ومنها تعذر وصول اليهود إلى حائط المبكى ، فإن ما فعلته إسرائيل يفوق ذلك بكثير ، ومن ناحية الرأى العام المسيحى العالمى – وهو عامل فى غاية الأهمية – فإنه لم يشعر قط بالاطمئنان للطريقة التى عوملت بها الأماكن المقدسة المسيحية من جانب إسرائيل ، ولذا بات الوجود الدولى هو الوسادة الناعمة لتلطيف العلاقة ، فوجود الأمم المتحدة على شكل هيئة للرقابة الدولية للهدنة قبل عام ١٩٦٧ برغم تواضعه – كان مصدراً لطاقة نافعة دون ريب . لقد ظهرت فى السنوات العشر الماضية مشروعات تدعو إلى خلق رقعة دولية محدودة وسط المدينة ، غير أن هذه المشروعات المقترحة تعيد إلى الذهن مشروعاً تقدمت به إلى

الأمم المتحدة لجنة التوفيق الدولية عام ١٩٤٩ ووضعته الأمم المتحدة على الرف فى حينه ، ودون التصويت عليه ، وكانت اللجنة المذكورة قد أوصت بالإبقاء على القدس مقسمة بين سلطة إسرائيلية وأخرى أردنية مع وجود مبعوث للأمم المتحدة ، بمساعدة مجلس استشارى يتألف بالتساوى من العرب واليهود ، وتجريد المدينة من السلاح . وضمان الحماية وحرية الوصول إلى الأماكن المقدسة لجميع الديانات .

غير أنه لكى يتحقق السلام فى أرض السلام ومهد رسول السلام تحتاج أولاً إلى اتفاق العرب فيما بينهم ليس بمجرد الكلمات ولكن بحد أدنى من المواقف العربية الموحدة على غرار ماحدث فى حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، وهى رسالة ومسئولية مصر وقدرها – من أجل إعادة الحقوق إلى أولئك الذين حرموا منها وهم هنا عرب فلسطين .

وعموماً فإن مصر وهى تمضى قدماً وبخطوات راسخة من أجل تحقيق سلام عادل ودائم فى منطقة الشرق الأوسط قد أصرت على الربط بين معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية ، وبين قضية الضفة الغربية ، والحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى ، وناضلت مصر من أجل تأكيد عروبة القدس .

وقضية القدس تمثل إحدى المشكلات الرئيسية المتفرعة من القضية الفلسطينية منذ عام ١٩٤٨ ، والحكام العرب لايزالون فريسة للمناورات والمتاجرات والمزايدات بقضية القرن العشرين بالرغم من المتغيرات الدولية الواضحة وضوح الشمس – ومن نافلة القول أن الولايات المتحدة – التى خرجت من الحرب العالمية الثانية أقوى وأغنى دولة عرفها التاريخ المعاصر – تسهم مساهمة فعالة وإيجابية فى إقامة أسس سلام بين إسرائيل وجاراتها بالالتزام

بجميع بنود ومبادئ قرارى مجلس الأمن رقمى ٢٤٢ ، ٣٣٨ ، وفيما يتعلق بالقدس تؤكد الولايات المتحدة – أن موقفها من المدينة المقدسة لم يتغير ، وهو المحافظة على وحدتها غير مقسمة وحرية المرور للأماكن المقدسة ، هذا فى الوقت الذى يستدرج فيه قادة عرب لمزيد من التورط والانقسام والتفرقة العربية . تماماً كما كانت عليه الحال فى الخمسينات ، وما أدى إليه ذلك من أوضاع سيئة حلت بالمدينة المقدسة منذ عام ١٩٤٨ والفترة السابقة .

فهل سيأخذ الحكام العرب عبرة من أحداث عام ١٩٤٨ وخاصة بالنسبة للقدس ؟ لنبدأ فى عرض هذه الصفحات المطوية من أحداث القدس والتى تغيب عن أذهان قطاعات واسعة من الرأى العام العربى .

فلقد أفاد اليهود من الحرب العالمية ١٩٣٩ – ١٩٤٥ ، وبالأخص عندما كسبوا تأييد وعطف الرأى العام الغربى للسماح لهم بالهجرة إلى فلسطين . وارتبطت الولايات المتحدة بالمشكلة الفلسطينية ، وأصبحت الثور الذى يجر العربة بدلاً من الحصان البريطانى الذى أخذ فى الضعف والإنهاك . وفى عام ١٩٤٦ أنس اليهود القوة فى أنفسهم وأخذوا يشكلون لجاناً فى كل من جنوب أفريقيا ، وكندا ، والولايات المتحدة ، وفرنسا ، للعمل على إنقاذ قدس الأقداس من الاحتلال العربى ، وإعادة بناء هيكل سليمان . وكلفوا بذلك عدداً من أشهر المهندسين لوضع التصميمات ، لكن عرب فلسطين بذلوا من الكفاح ماجعل اليهود يتوقفون عن هذه الأعمال ، ثم ظهرت فكرة تدويل القدس مع مشروع قرار تقسيم فلسطين عام ١٩٤٧ ، وقد أعلن اليهود موافقتهم آنئذ على المشروع برمته متظاهرين بقبوله معولين – بالطبع – على رفض العرب ، وبالفعل نشب القتال بين الطرفين المتنازعين ، ولم يتوقع كل من العرب

واليهود أن يكتوى القدس بنيران الحرب بعكس مافعل الأتراك عندما انسحبوا من القدس عام ١٩١٧ وسلموها للإنجليز حتى يجنبوها ويلات الحرب ، وقد استأثرت القدس باهتمام اليهود الذين عقدوا العزم على التمسك بالمدينة المقدسة .

ولما قامت الحرب بين العرب واليهود فى عام ١٩٤٨ على أثر انسحاب بريطانيا حاول مجلس الأمن إلغاء قرار التقسيم وإعادة فلسطين واحدة تحت إدارة مجلس وصاية ، وهنا أسرع اليهود بقبول التقسيم مقابل الاعتراف بالدولة اليهودية ، وقد تسابقت دول العالم بالاعتراف بإسرائيل . . لكنّ الإسرائيليين أعلنوا بعد ذلك أنهم لن يتخلوا عن القدس سواء أعطيت للعرب أو اعتبرت دولية . وللحقيقة والتاريخ فقد رفض الملك عبد الله تدويل القدس ، بل طلب من جيشه المتمركز فيها أن يقاتل بإيمان وعقيدة فى سبيل عروبة القدس . وصد المناضلون العرب وجنود الجيش الأردنى الهجوم .

ويذكر عبد الله التل فى كتابه كارثة فلسطين أن المناضلين العرب وجنود الجيش الأردنى قد أسروا فى أواخر مايو ١٩٤٨ عدداً كبيراً من اليهود من حارة اليهود بالقدس ، وسلموهم بالحسنى إلى الصليب الأحمر وسيقوا إلى عمان ، وكان عددهم ٣٥٠ أسيراً ، ظلوا فيها حتى جرى تبادل الأسرى ، واعتبر الصليب الأحمر مدينة القدس القديمة وكأنها مستشفى نتيجة لمن جرح فيها من العرب المدنيين بعد الأحداث الدامية التى تعرضت لها القرى العربية من قبل المنظمات العسكرية اليهودية ، مما أدى إلى تسرب الفزع إلى قلوب الفلسطينيين ، وحملهم على طلب النجاة بأنفسهم ، تاركين متاع الحياة خلفهم .

ومن هنا نشأت مشكلة اللاجئين الفلسطينيين التى اتسمت بأنها مشكلة شعب حرم من وطنه ومن حق تقرير مصيره .

وفى مشروعه الأول فى نهاية يونيو ١٩٤٨ اقترح الوسيط الدولى الكونت فولك برنادوت وضع مدينة القدس كلها فى المنطقة العربية مع منح اليهود المقيمين فيها حقوقهم فى الحكم المحلى ، باعتبار أن المدينة المقدسة محاطة من جميع الجهات بمناطق عربية .

وعموماً فقد ساد مبدأ الأمر الواقع فى مدينة القدس ، حيث استولى الملك عبد الله على المدينة القديمة ، ووقف عاجزاً أمام القدس الجديدة ، حيث كان الإسرائيليون يتركزون فيها ، ومنذ ذلك الوقت استقل كل فريق بإدارة المنطقة التى وصلت فى حوزته ، وفصلت أحياء المدينة العربية عن اليهودية بالأسلاك الشائكة . وقد استاء الإسرائيليون فى بداية الأمر لضم القسم العربى من المدينة المقدسة إلى الأردن ، وكان الإسرائيليون يقبلون على ذلك – آنئذ – إقامة دولة عربية صغيرة مجاورة متحدة مع إسرائيل ، وبذا لاتكون لها صفة إسلامية واضحة كدولة الأردن ، وأن مصلحة المسيحيين – طبقاً للمفهوم الإسرائيلى – ألا ينفرد أتباع دين واحد سواء كانوا مسلمين أو يهوداً بإدارة الأماكن المقدسة ، وكانت الطوائف الدينية الغربية من أكثر الفئات تحمساً لفكرة التدويل ، ونظرت إليه على أنه وسيلة لتوسيع نفوذ الكنيسة الكاثوليكية ، لأن الأرثوذكس كانوا لايزالون يتمتعون بمركز متفوق ، أما الاتحاد السوفييتى – فبرغم تجاهله للأديان كلها – فلم ير بأساً من تشجيع الأرثوذكس فى مثل هذه الحالة ، لأنه يمكن أن يرث العلاقات التقليدية التى كانت تربط فى الماضى بين روسيا وبين الكنيسة الأرثوذكسية .

وجزء قليل للغاية من الرأى العام العربى هم الذين يعرفون أن العرب وافقوا بالفعل آنئذ على مبدأ تدويل القدس . وأيًّا كانت الدوافع العربية – سواء فى

اكتشافها وجه السياسة الإسرائيلية الرامية إلى ضم القدس الجديدة ، أو فى إحراج الأردن الذى لم يكن قد انضم بعد إلى الأمم المتحدة – فإن الملك عبد الله اتخذ بالفعل الإجراءات الرامية إلى ضم القدس القديمة بالتدريج متمشياً فى ذلك مع نفس الخطوات التى اتبعت لضم الضفة الغربية .

وقد كلفت لجنة الأمم المتحدة بوضع دستور لمنطقة القدس ، تنص فى مقدمته على سلامتها كوحدة مستقلة ، وتجريدها من السلاح . وتقوم الأمم المتحدة بتعيين الحاكم لمدة ٣ سنوات من غير العرب واليهود . ويكون مسئولاً أمام مجلس الوصايا ويتولى السلطة التشريعية فى المنطقة الدولية مجلس من أربعين عضواً – ١٨ منهم ينتخبهم العرب ، ١٨ من اليهود . ٤ من الطوائف الأخرى سكان المدينة ، وللمدينة نظام قضائى مستقل ، واقتصاديا تتبع القدس الاتحاد الذى كان من المفروض إقامته من الدولتين العربية واليهودية ، طبقاً لما جاء بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الخاص بتقسيم فلسطين . غير أن نظام التدويل هذا قد اختلف مع قرار لجنة التوفيق الدولية الذى وافقت عليه أيضاً الجمعية العامة للأمم المتحدة فى عام ١٩٤٩ .

فالقرار الأول يجعل من المدينة وحدة سياسية منفصلة ذات جنسية خاصة . أما القرار الثانى فيدعو إلى إقامة أجهزة دولية مع الاعتراف بوجود جنسيتين : أردنية وإسرائيلية للسكان . وترك نوع من الاستقلال المحلى لكل منهما مراعاة لوجود الأجهزة الدولية .

كذلك نلاحظ أن إسرائيل قد استولت بسبب حرب ١٩٤٨ على الجزء الغربى والأكبر حجماً من مدينة القدس . واستولت الأردن على الجزء الشرقى والأصغر حجماً . ولكنه يحوى الأماكن المقدسة . ولم يشر فى اتفاقية الهدنة بين

الأردن وإسرائيل التى وقعت فى الشونة بين الملك عبد الله والمسئولين الإسرائيليين. وفيها قبل الملك عبد الله أن يتنازل للإسرائيليين على شريط من الأرض بعرض ثلاثة كيلو مترات فى المتوسط، وبطول تسعين كيلو متراً على حافة خط وقف إطلاق النار. وبعد التوقيع على هذه الاتفاقية فى الأيام الأخيرة من شهر مارس ١٩٤٩ أقلع الإسرائيليون عن إجراءات المماطلة مع الأردن – ولم يشر فى الاتفاقية إلى مسألة تدويل القدس. لكن الاتجاه الذى ساد فى أروقة الأمم المتحدة وخارجها كان يرمى إلى تدويل القدس، وخصوصاً من جانب الدول الكاثوليكية والدول الأرثوذكسية على السواء.

وإزاء الضغط الدولى أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار رقم ١٩٤ فى ١١ ديسمبر ١٩٤٨، تؤكد فيه قرارها السابق بالتدويل، والشىء الذى يغيب أيضاً عن أذهان معظم الرأى العام العربى بخصوص هذا القرار أنه ابتداء من تاريخ ١١ ديسمبر ١٩٤٨ ظهر التعارض بين تصويت الأمريكيين وتصويت السوفييت بعد أن ظل الجانبان على وفاق بينهما.

وقد سبق إيضاح استبعاد الاتحاد السوفييتى من لجان الهدنة ومن لجنة التوفيق الدولية، ولم تقبل منه المساهمة لا فى هيئة المراقبين ولا فى قوة الطوارئ الدولية التابعة للأمم المتحدة، وليس للسوفييت نصيب فى وكالة غوث اللاجئين.. ولم يشتركوا فى اتفاقيات فض الاشتباك بين مصر وإسرائيل وسوريا وإسرائيل، كما كان الفشل حليف المشروعات التى تقدم بها السوفييت أو ساندوها فى الأمم المتحدة منذ ذلك الحين فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية – وفيما يخص القرار ١٩٤ فقد اقترع السوفييت ضد القرار، فى حين اقترع الأمريكيون إلى جانبه.

ويجدر بنا هنا أن ننقل عدداً من فقرات هذا القرار ، نظراً للتفسيرات المتضاربة حوله .

فقد تضمن القرار أول ما تضمن أنه بناء على اقتراح من قبل الوسيط الدولى يتم تشكيل لجنة توفيق من ثلاثة أعضاء ، تتخذ لها مقراً فى مدينة القدس ، وتكون مهمتها أن تحل عند الاقتضاء محل نائب الوسيط الدولى ، وتتولى تنفيذ الإجراءات الواردة فى صلب القرار ، وبعد ذلك ببضعة أيام تقرر أن تكون هذه اللجنة من ممثلى الولايات المتحدة وفرنسا وبلجيكا .

وتنص الفقرة الثانية من القرار على ما يأتى :

تأييد موضوع فصل منطقة القدس عن المناطق الفلسطينية الأخرى ووضعها تحت الرقابة الفعلية للأمم المتحدة ، وتكليف لجنة التوفيق بأن تتقدم إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة فى دورتها الرابعة باقتراحات تفصيلية حول النظام الدولى الدائم الذى يطبق على مدينة القدس والمناطق المحيطة بها .

لكن الإسرائيليين – بالرغم من أنهم قبلوا هذا القرار لعدم رغبتهم إثارة الشعور العالمى تجاههم – عادوا وأعلنوا أن إسرائيل هى صاحبة الحق الأول فى المدينة المقدسة وأنها – أى إسرائيل – قادرة على حماية الأماكن المقدسة . وبعد حرب ١٩٦٧ كان الاهتمام الرئيسى للحكومة الإسرائيلية يتجه نحو التأكيد على ادعاءاتها فى السيطرة على القدس العربية سيطرة دائمة وتامة ، حيث وضح أن هدف إسرائيل هو تهويد القدس تماماً .

لكن المتطلبات التكنيكية لتحقيقه تنوعت ، فقد أرسى الإطار القانونى والإدارى للسياسة الإسرائيلية فى ٢٧ ، ٢٨ يونيو ١٩٦٧ – أى بعد مرور ثلاثة أسابيع تقريباً على قيام القوات الإسرائيلية بعبور خطوط الهدنة إلى القدس القديمة

العربية – فى ٢٧ يونيو ١٩٦٧ استصدر الكنيست قانوناً على شكل إضافة فقرة إلى قانون إسرائيلى اسمه قانون الإدارة والنظام لسنة ١٩٤٨ ، وقد خولت تلك الفقرة حكومة إسرائيل ضم القدس إلى أرض إسرائيل وتخويل وزير الداخلية صلاحية إعلان التوسع فى الحدود البلدية وتطبيق السيادة القانونية والإدارية التى يسرى مفعولها فى إسرائيل نفسها على أقسام معينة من المناطق المحتلة ، وفى اليوم التالى بادر وزير الداخلية إلى اتخاذ هذه الخطوة بالنسبة للقدس العربية والمناطق المحيطة بها ، مما أدى إلى دمجها تحت إدارة محافظ المدينة اليهودية الذى سارع إلى تطبيق قانون أحوال الغائبين العرب على القسم المحتل الجديد .

وفتحت فيما بعد مكاتب حكومية بالقدس باشرت إسرائيل تسجيل جميع الأموال المنقولة وغيرالمنقولة التى تخص هؤلاء الغائبين وأقامت سلطات الاحتلال عدداً من مراكز الحدود العسكرية والبوليسية والجمركية على الطرق والمنافذ التى تربط بين القدس والمدن والقرى العربية الملاصقة لها ، وتلا ذلك خطوات أخرى : فالموظفون الإداريون فى القطاع الأردنى من المدينة جرى دمجهم فى بيروقراطية المدينة الإسرائيلية ، والخدمات الاجتماعية الإسرائيلية وشبكات المياه والهاتف والكهرباء جرى توصيلها وإمدادها فى القطاع العربى ، وتبع ذلك تغييرات أخرى ، فهناك مدرسة إسلامية أصبحت مقراً للمحكمة الحاخامية العليا ، ومستشفى أصبح مركزاً للشرطة الإسرائيلية ، وكان هدف إسرائيل من هذه الإجراءات بالطبع هو : توطيد دعائم الوجود الإسرائيلى فى القدس العربية وجعلها نظاماً ، بحيث لايعود مستنداً إلى مجرد احتلال عسكرى أو ادعاء دبلوماسى مشكوك فيه .

لكن الدبلوماسية المصرية ، من خلال جهودها الرامية إلى إحلال سلام

عادل ودائم فى المنطقة ، اعتبرت قضية القدس أصعب قضية مفردة تنطوى عليها التسوية السلمية بين إسرائيل وجاراتها ، وعلى وجه الخصوص الأردن .

وقد وضعت الولايات المتحدة النقاط فوق الحروف من خلال إجابتها التى نشرت فى حينها على أسئلة الملك حسين بشأن اتفاقيتى كامب ديفيد ، حيث أكدت أن الوضع النهائى للمدينة المقدسة يجب ألا تؤثر عليه الأعمال التى تمت من جانب واحد فى القدس منذ حرب يونيو عام ١٩٦٧ ، وأن مشكلة وضع القدس وإن كان لم يتم التوصل إلى حلها فى قمة كامب ديفيد فإنه ينبغى تناولها والتوصل إلى حل نهائى لها فى المفاوضات التالية ، وأن الولايات المتحدة تعتقد أن وضع الجزء الشرقى من القدس والذى احتلته إسرائيل فى عام ١٩٦٧ — مهما كان الحل الذى يتفق عليه فإنه ينبغى أن يحافظ على المدينة موحدة غير مقسمة . كما ينبغى أن يوفر حرية المرور للأماكن المقدسة لليهود والمسلمين والمسيحيين دون تمييز أو تفرقة بالنسبة لممارسة شعائر العبادة بشكل حر . كما ينبغى أن يؤكد الحل على الحقوق الأساسية لجميع المقيمين فى المدينة ، كما أن الأماكن المقدسة لكل عقيدة ينبغى أن تكون تحت السيطرة الكاملة لممثليها .

وهكذا شكلت القدس وستظل الناحية الأكثر بداهة فى سياسة مصر تجاهها والتى تطابقت مع وجهة النظر الأمريكية من خلال الجهود المصرية وإنجازاتها على صعيد القضية الفلسطينية .

فهل سيظل بعض القادة العرب يتجاهلون الحسابات والهزائم العسكرية التى منوا بها فى أعوام ١٩٤٨ ، ١٩٥٦ ، ١٩٦٧ ، ثم النصر العسكرى الذى تحقق للأمة العربية عام ١٩٧٣ وسقوط أسطورة إسرائيل التى لا تقهر ، والنجاح التكتيكى الذى تحقق للعرب لأول مرة فى تاريخ الصراع .

ولماذا لم يستثمر العرب هذا النجاح الذى حققوه عام ١٩٧٣ كما فعلت مصر ، ولماذا يصر بعض القادة العرب على إيجاد الفرقة العربية وبلورتها باستمرار .

ولماذا لايحسنون اتخاذ القرارات السياسية لإحلال السلام ، ولماذا تظل خطة العمل الموحدة غائبة باستمرار على الصعيد العربى وخاصة فى مرحلة السلام القادمة

إن قضية القدس تشكل بدون ريب الإطار الذى يمكن للعرب فى الفترة الحالية ومن خلال الجهود السلمية أن يعملوا من خلاله معاً إننا واثقون تماماً بأن العرب يستطيعون بإرادتهم من خلال جهود السلام – أن يغيروا من السياسة الإسرائيلية ، لكن المؤسف حقاً أن بعض الحكام العرب يصرون على شحن جماهيرهم مثل المتفرجين فى سيرك ينصرفون بعد نهاية العرض إلى بيوتهم ، إن الأمر الحيوى تجاه قضية السلام وانتصاراته المتوقعة أن تأخذ الجماهير العربية بزمام المبادأة السلوكية .

إن الأوضاع العربية الراهنة لا يمكن معها القول أبداً أن الجماهير العربية مسئولة عنها ، فمن الثابت أن الجماهير العربية تعيش فى واد وقياداتها فى وادٍ آخر . إن الرأى العام العربى فى مجموعه يستجيب بصورة أو بأخرى بحماس وتأييد لكل إنجاز أحرزته مصر فى قضية السلام التى تعتبر مفتاحاً لقضية القدس ، والعكس صحيح أيضاً حيث الفرصة مواتية الآن أكثر من أى وقت مضى من خلال الإصرار على عروبة القدس ، وتضافر الجهود الشعبية العربية مع الجهود الحكومية لإعاقة إسرائيل العنيدة تجاه سيطرتها على القدس .

إن تحقيق ذلك يرتبط أولاً بالعمل العربى المشترك لاستقطاب الرأى العام

المسيحى الغربى لمواجهة إسرئيل التى أصدرت أيضاً قرارها مؤخراً والذى يقضى بنقل مجلس الوزراء الإسرائيلى ووزراء الخارجية إلى القسم الشرقى العربى المحتل من المدينة المقدسة ، وهو عمل سرعان ما أعلنت الولايات المتحدة عدم مشروعيته ، بالرغم من تبريرات إسرائيل وادعاءاتها بأنه جاء – أى القرار – إرضاء للطوائف الدينية المتطرفة فى إسرائيل .

إذاً : لابد من عمل عربى مشترك – من خلال الجهود السلمية فى المرحلة الحالية – والظروف مواتية تماماً ويجب اغتنامها لإنقاذ المدينة المقدسة من براثن الاحتلال الإسرائيلى باعتبارها أيضاً مدينة السلام ومهد رسول السلام .